



MAS

معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

# ورقة خلفية

## جلسة طاولة مستديرة (2)



تداعيات الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي  
وانعكاساتها على اقتصاد الضفة الغربية

آيار 2024



MAS

معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تلفون: +970 (2) 2987053/4

فاكس: +970 (2) 2987055

info@mas.ps

ww.mas.ps

---

تداعيات الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي وانعكاساتها على اقتصاد الضفة الغربية  
إعداد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ورقة خلفية

طاولة مستديرة (2)

أيار 2024

# المحتويات

01	1- المقدمة
01	2- التطورات الربعية: انكماش على المستوى الربعي
04	3- التطورات السنوية: تباطؤ في الأداء الاقتصادي والدخل الفردي في العام 2023
06	4- أثر الحرب على القطاعات الإنتاجية والخدمية في العام 2024
07	5- أثر الحرب على مالية الحكومة: تزايد العجز وتفاقم الدين العام
09	6- انعكاس الحرب على التذبذب في سعر صرف الشيكل مقابل الدولار
10	7- انعكاس التحولات الاقتصادية في إسرائيل على اقتصاد الضفة الغربية
15	8- خاتمة
16	9- أسئلة للنقاش

أدت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة إلى مجموعة من التداعيات السلبية على الاقتصاد الإسرائيلي، يأتي على رأسها انكماش الاقتصاد بمعدل 5.7% في الربع الرابع 2023 مقارنة بربع السنة السابق. وجاء هذا الانكماش بسبب التراجع في الطلب والإنتاج. جاء التراجع في الطلب نتيجة التراجع للموسم في الاستهلاك الخاص وفي إجمالي الاستثمار، والصادرات، قابله ارتفاع حاد في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، لتغطية التكاليف المترافقة مع الحرب. من ناحية الإنتاج، شهد الربع الرابع 2023 انخفاضاً في القيمة المضافة في جميع القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الإسرائيلي بسبب تقلص العمالة المتاحة في سوق العمل الناجمة عن استدعاء جنود الاحتياط، وإخلاء مستوطنات غلاف غزة والمستوطنات المحاذية لحدود جنوب لبنان.

أدى الانكماش على المستوى الربعي إلى تباطؤ الأداء الاقتصادي على المستوى السنوي أيضاً، فقد نما الاقتصاد الإسرائيلي في العام 2023 بمعدل 2% فقط مقارنة بمعدل نمو 6.5% في العام الذي سبقه. من جانب آخر، ترك ثقل عبء نفقات الحرب آثاراً سلبية على مالية الحكومة الإسرائيلية، إذ بلغ عجز ميزانية الحكومة في العام 2023 ما مقداره 78.3 مليار شيكل. ومن المتوقع أن يتسع ويستمر هذا العجز في موازنة 2024 المعدلة ليصل لنحو 130 مليار شيكل على الأقل.

على ضوء هذه التداعيات، وفي ظل عدم وضوح الكلفة الإجمالية للحرب الإسرائيلية على القطاع مع دخولها شهرها السابع. تم طرح مجموعة من التساؤلات حول قدرة الإسرائيلي على التعافي وتحمل تكاليف الحرب، التي باتت في حكم المؤكد أنها فاقت كل التوقعات. وتشير الدلائل إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي لن يستطيع تحمل وتخطي هذه التكاليف بسهولة.

يتناول هذا الملخص التداعيات السلبية للحرب على الاقتصاد الإسرائيلي بالاستناد إلى التقديرات الثالثة للحسابات القومية للربع الرابع 2023 الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية في منتصف نيسان من العام 2024، إضافة إلى أبرز ما جاءت به المقالات المنشورة في الصحف العبرية حول تبعات الحرب على المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ الأسابيع الأولى للحرب. كما سنخرج في هذا الملخص على انعكاس التحولات الاقتصادية في إسرائيل على اقتصاد الضفة الغربية عبر عدد من القنوات.

## 2- التطورات الربعية: انكماش على المستوى الربعي<sup>1</sup>

أظهرت بيانات الحسابات القومية الربعية تراجعاً بمعدل 5.7% في الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي خلال الربع الرابع 2023 مقارنة مع الربع السابق، وبنحو 4.1% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2022. وهذا ثاني أكبر انكماش شهدته الاقتصاد الإسرائيلي خلال العقد الأخير (باستثناء التراجع الذي شهدته في الربع الثاني 2020 إثر جائحة كورونا)، كما يظهر في الشكل 1. يوضح الشكل كذلك أن الآثار السلبية للعدوان

1 المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية. (2024). إحصاءات الحسابات القومية

الراهن على قطاع غزة هي الأشد فتكاً بالاقتصاد الإسرائيلي، مقارنة بالحروب الأخرى التي شنتها إسرائيل على القطاع العام 2014 والعام 2021.

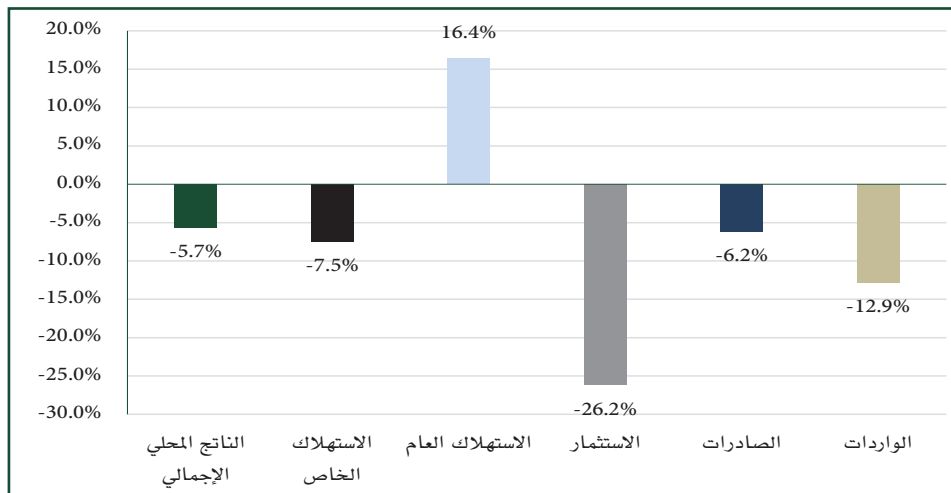
شكل 1: معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإسرائيلي حسب الربع للأعوام 2011-2023 (%)



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية. (2024). إحصاءات الحسابات القومية

يعزى الانخفاض بين الربع الرابع والثالث 2023 بشكل رئيسي إلى انخفاض كل من الاستثمار بنسبة 26.2%، والاستهلاك الخاص بنسبة 7.5%، والصادرات بنسبة 6.2%. وانعكس كل هذا في انخفاض الطلب الكلي بنسبة 7.9%. هذا على الرغم من ارتفاع الاستهلاك الحكومي بنسبة 16.4% لتغطية التكاليف المترافقة مع الحرب، وانخفاض الواردات، التي تراجعت بنسبة 12.9% (أنظر الشكل 2).

شكل 2: التغير في مكونات الناتج المحلي الإسرائيلي الحقيقي مقارنة مع الربع السابق (%)



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية. (2024). إحصاءات الحسابات القومية.

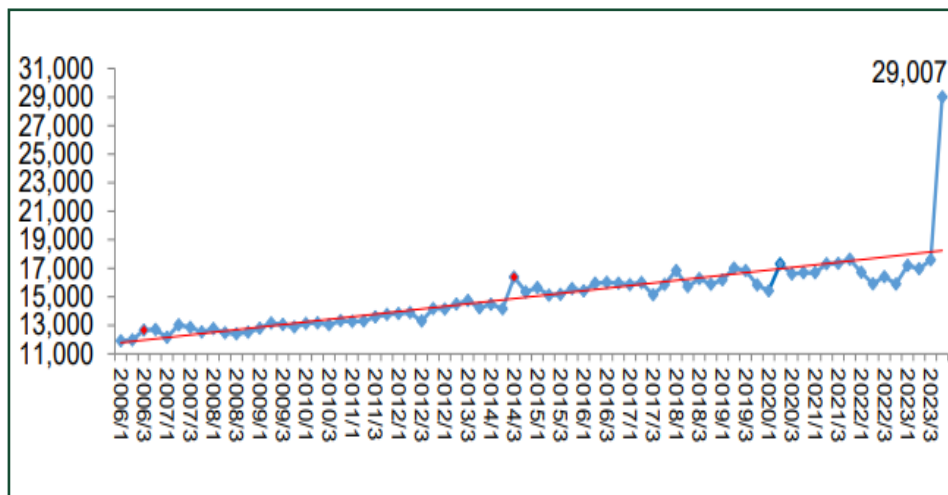
## • تراجع الاستثمار والاستهلاك الخاص

كما يظهر شكل 2 أن الحرب تركت آثارا سلبية على الاستثمار في الاقتصاد الإسرائيلي. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى انخفاض الاستثمار في المباني السكنية (تراجع بنسبة 53.2%)، وانخفاض الاستثمار في الأنشطة الصناعية بنسبة 13.2%. كما انعكست آثار الحرب على المستهلك الإسرائيلي، وتجلت ذلك بانخفاض حصة الفرد من الاستهلاك الخاص في الربع الرابع 2023 بنسبة 7.9% مقارنة مع الربع السابق، بواقع انخفاض 7.3% في استهلاك الفرد من السلع غير المعمرة، وبنسبة 1.0% في السلع المعمرة.<sup>2</sup>

## • ارتفاع الاستهلاك العام

كان الاستهلاك الحكومي الأكثر ارتفاعا خلال الربع الرابع 2023، انعكاسا لارتفاع نفقات الحكومة الإسرائيلية لتمويل نفقات الحرب. فقد شهد هذا الربع ارتفاعاً في الإنفاق العسكري بنسبة 84%، ليصل إلى قرابة 29 مليار شيكل (أنظر شكل 3)، كما ارتفع خلال هذا الربع الإنفاق العام على الاحتياجات المدنية بنسبة 12%، وهذا بدوره يعود إلى النفقات التي ترتبت على الحكومة الإسرائيلية في سبيل توفير مدفوعات السكن البديل للأشخاص الذين تم إجلاؤهم من مستوطنات غلاف غزة، والمستوطنات المحاذية لحدود جنوب لبنان. وشملت النفقات كذلك التعويضات التي تدفعها الحكومة إلى المصالح التجارية المتضررة ونفقات إعادة تأهيل ضحايا الحرب

شكل 3: الإنفاق العسكري بحسب الربع للأعوام 2006-2023 بأسعار 2015 المعدلة موسمياً (مليون شيكل)



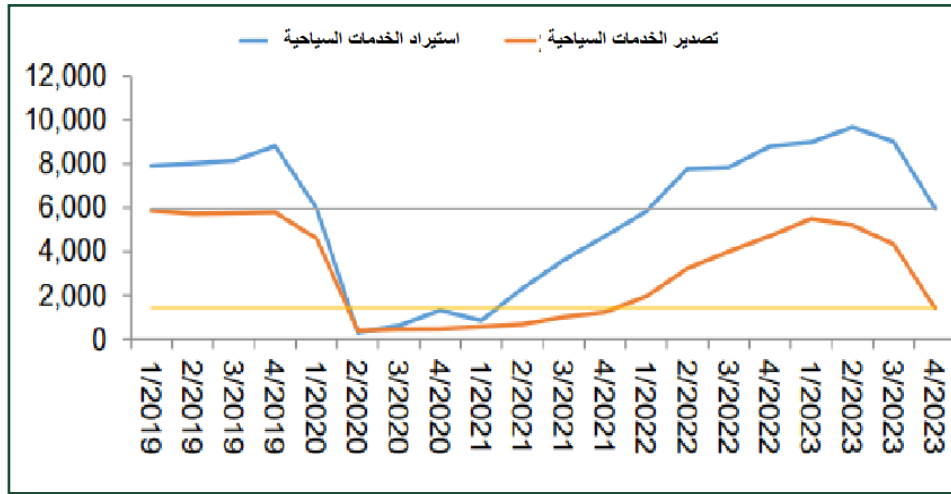
المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية. (2024). إحصاءات الحسابات القومية.

2 يشكل استهلاك السلع المعمرة نحو 10% من إجمالي استهلاك الإسرائيلي، وتشمل السلع المعمرة: الأثاث، والمجوهرات، والأجهزة والمعدات الكهربائية، ومعدات النقل. في حين تشمل السلع غير المعمرة: الملابس، مصاريف السكن، الغذاء.....إلخ. وتشكل ما نسبته 90% من استهلاك الأسر الإسرائيلية

## • تراجع تصدير الخدمات السياحية

تلقت صادرات الخدمات السياحية في إسرائيل ضربة موجعة في الربع الرابع 2023 تمثلت بإلغاء وتعليق العديد من شركات الطيران العالمية رحلاتها إلى إسرائيل، خاصة مع تزايد حدة إطلاق الصواريخ من المقاومة الفلسطينية خلال الأشهر الأولى للحرب. وتشير البيانات الربعية الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزي إلى تراجع في الخدمات السياحية مقارنة مع الأرباع الأخرى في العام 2023 والعام 2022 كما يوضح الشكل 4.

شكل 4: تصدير واستيراد الخدمات السياحية بحسب الربع للأعوام 2019-2023  
بأسعار العام 2015 المعدلة موسمياً (مليون شيكل)



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية. (2024). إحصاءات الحسابات القومية.

لا يبدو أن صادرات الخدمات السياحية في إسرائيل سوف تشهد تحسناً في العام 2024، خاصة مع احتمال توسع الحرب في الشمال، واحتمال التصعيد مع إيران مؤخراً. إذ تشير بيانات الربع الأول 2024 الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزية إلى تراجع في عدد السياح الوافدين إلى إسرائيل خلال الربع الأول 2024 مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق. فقد توافد إلى إسرائيل قرابة 208 آلاف سائح في الربع الأول 2024، وهذا يمثل انخفاضاً بنسبة 79% في عدد السياح الوافدين في نفس الفترة من العام السابق.<sup>3</sup>

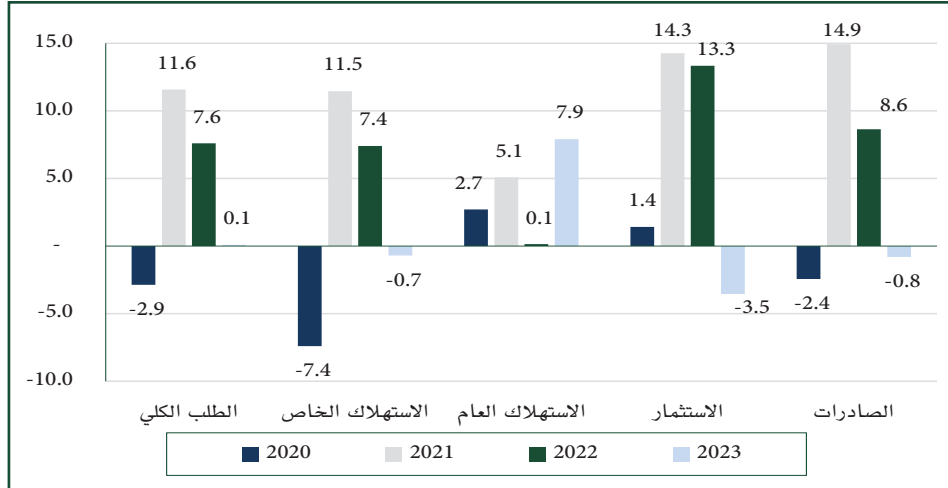
### 3- التطورات السنوية: تباطؤ في الأداء الاقتصادي والدخل الفردي في العام 2023

أدى التراجع الذي شهده الاقتصاد الإسرائيلي في الربع الرابع 2023 إلى تباطؤ في الأداء السنوي للاقتصاد. إذ تشير البيانات السنوية إلى أن الاقتصاد شهد نمواً بمعدل 2% في الناتج المحلي خلال العام 2023، بعد ما أن حقق نمواً بمعدل 6.5% في العام 2022. وهذا أدنى معدل نمو يسجله الاقتصاد الإسرائيلي منذ العام 2016، باستثناء العام 2020

3 GLOBES.(2024). No end in sight to Israel's tourism slump. <https://en.globes.co.il/en/article-no-end-in-sight-to-israels-tourism>

جاء النمو السنوي بتأثير ارتفاع الاستهلاك الحكومي بنسبة 7.9%، بالمقابل تراجع الاستهلاك الخاص بنسبة 0.7% (تراجع بنسبة 7% في استهلاك السلع المعمرة، و0.1% في استهلاك السلع غير المعمرة)، وتراجع الاستثمار بنسبة 3.5%، كما تراجعت الصادرات بنسبة 0.8% وتم موازنة 0.1% من التراجع في الطلب الكلي من انخفاض الواردات، التي انخفضت بنسبة 6.6% (أنظر شكل 5)

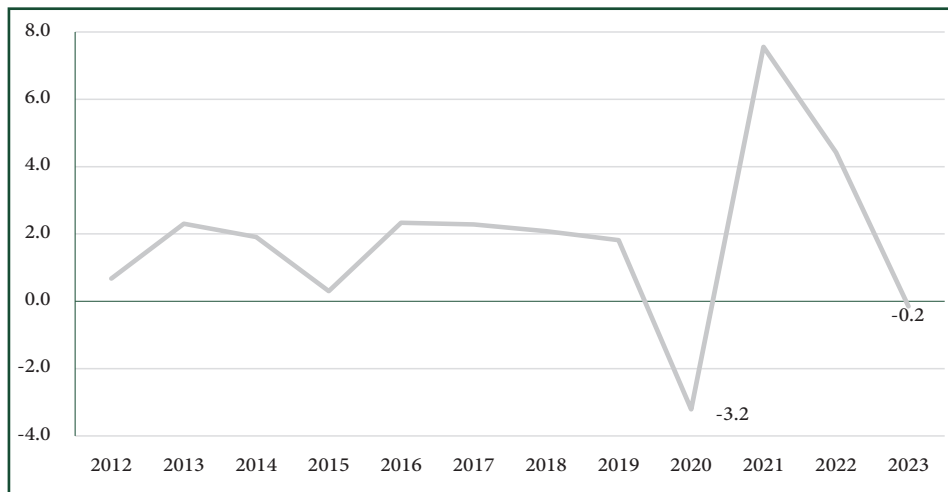
شكل 5: التغير في مكونات الطلب الكلي خلال الأعوام 2020-2023 (أساس سنوي، %)



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية. (2024). إحصاءات الحسابات القومية.

أدى تباطؤ النمو الاقتصادي في العام 2023، مع ارتفاع عدد السكان، إلى تراجع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل خلال 2023 بمعدل يبلغ 0.2%. وهذا المعدل أقل بمقدار 4.6 نقاط مئوية عن معدل النمو في نصيب الفرد في العام 2022 (4.4%). وهو ثاني أسوأ معدل نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الأخير بعد العام 2020 (أنظر شكل 6)

شكل 6: التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2012-2023 (أساس سنوي، %)



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية. (2024). إحصاءات الحسابات القومية.



#### 4- أثر الحرب على القطاعات الإنتاجية والخدمية في العام 2023

تباين أثر الحرب على الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد الإسرائيلي في العام 2023. واعتمد عمق الأثر القطاعي على مدى تأثر كل قطاع بنقص العمالة المتاحة في سوق العمل على خلفية استدعاء ما يقارب 350 ألف جندي احتياط للخدمة في الحرب، وإجلاء ما يقارب 200 ألف شخص من مستوطنات غلاف غزة وجنوب لبنان. وكان الأثر أعمق في الأنشطة التي تعتمد على العمالة غير الإسرائيلية، خاصة الفلسطينية (5% من إجمالي العمالة في سوق العمل الإسرائيلي)، والتي لم يُسمح لقسم كبير منها بالعودة إلى سوق العمل بعد قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي في تشرين أول 2023 بحظر دخولها للعمل في إسرائيل. وعزز هذا الأثر غياب العمالة الأجنبية وصعوبة جلب عمالة وافدة بديلة بسبب تدهور الأوضاع الأمنية.<sup>4</sup>

##### • قطاع الزراعة

يشكل القطاع الزراعي 1.6% من الناتج المحلي الإسرائيلي (بأسعار الأساس)، ويعتمد هذا القطاع على العمالة الأجنبية منذ بداية التسعينيات، كحل للنقص المزمّن في الأيدي العاملة.<sup>5</sup> قبل الحرب، كان قرابة 12 ألف عامل فلسطيني يعملون في القطاع الزراعي، إضافة إلى 30 ألف عامل أجنبي آخر.<sup>6</sup>

تشير البيانات السنوية إلى أن هذا القطاع شهد تراجعاً بنسبة 6% خلال 2023. ويعزى جزء كبير من هذا التراجع إلى تأثيره بوجود نقص/شح في العمالة المتاحة بسبب عدم السماح للعمال الفلسطينيين بالعودة إلى أماكن عملهم داخل الاقتصاد الإسرائيلي.<sup>7</sup> إضافة إلى أن عدداً من العمال الأجانب قد غادروا إسرائيل بسبب سوء الأوضاع الأمنية. وقد تسببت الحرب في خسارة الاقتصاد الإسرائيلي لمنطقة محاصيل غلاف غزة (السلة الغذائية للاقتصاد الإسرائيلي)<sup>8</sup> بعد إخلائها من المستوطنين، ومغادرة 5,000 عامل أجنبي كانوا يعملون في القطاع الزراعي داخل مستوطنات غلاف غزة.<sup>9</sup>

##### • قطاع البناء والتشييد

يشكل قطاع البناء والتشييد 8.1% من الناتج المحلي الإسرائيلي (بأسعار الأساس)، حاله كحال القطاع الزراعي في اعتماده على العمالة الأجنبية، خاصة الفلسطينية، فمن أصل 208 ألف عامل في هذا القطاع في الربع الثاني 2023 كان هناك 102 عامل فلسطيني إضافة إلى 23 ألف عامل من الخارج.<sup>10</sup> وقد أظهرت البيانات السنوية تراجع قطاع البناء والتشييد بنسبة 4.3%. يعزى جزء كبير من هذا التراجع إلى تأثيره بتوقف تدفق العمال الفلسطينيين في قطاع البناء إلى إسرائيل.

4 The Economist. (2024). Can Israel afford to wage war? <https://www.economist.com/finance-and-economics/2024/03/05/>

5 <https://kavlaoved.org.il/en/areasofactivity/agricultural-workers/>

6 في صيف العام 2023، قررت الحكومة الإسرائيلية زيادة حصة العاملين في النشاط الزراعي من 30 ألف عامل إلى 40 ألف عامل، في حين تم تحديد حصة العمال الفلسطينيين حسب الموسم والوضع الأمني.

7 Haaretz.(2024). For Israel's Economy, It's One War Down. Another to Go? <https://www.haaretz.com/israel-news/2024-02-20/ty-article/>.

8 حوالي 75% من جميع الخضروات المزروعة محلياً في إسرائيل تأتي من منطقة غلاف غزة، وكذلك يأتي من منطقة الغلاف 20% من الفاكهة و6% من الحليب.

9 <https://www.i24news.tv/en/news/israel/culture/1699639930-agricultural-labor-crisis-ministry-to-provide-financial-incentives-for-isra>

10 The Time of Israel. (2024). Amid worker shortage due to war, Israeli constructors struggle to build. <https://www.timesofisrael.com/amid->

## ● قطاع الصناعة

يشكل قطاع الصناعة 16.2% من الناتج المحلي الإسرائيلي (بأسعار الأساس)، وقد حقق هذا القطاع نمواً طفيفاً في العام 2023 (نمو بنسبة 0.9%)، بعد أن حقق نمواً بنسبة 5.3% في العام 2022، ويعزى التباطؤ في نمو القطاع الصناعي إلى تأثيره بتقص العمالة، وإلى النمو الطفيف في الاستثمار في الأنشطة الصناعية (0.9%)، والذي يعكس حالة انخفاض اليقين/الثقة في الاقتصاد الإسرائيلي بسبب الحرب.

## ● الأنشطة المالية والعقارية

تعد الأنشطة المالية والعقارية الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الإسرائيلي (23.8%)، وقد شهدت هذه الأنشطة تباطؤاً في النمو خلال العام 2023 مقارنة مع العام 2022. فقد نمت بنسبة 2.5% في العام 2023 مقارنة مع نمو بنسبة 6.6% في العام 2022. يعزى جزء كبير من التباطؤ في النمو إلى التراجع الكبير في بيع المساكن العقارية في العام 2023، والذي تراجع بنسبة 34.9% مقارنة مع العام 2022، حسب بيانات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ويعد هذا أسوأ عام في بيع المنازل والعقارات في الاقتصاد الإسرائيلي منذ 30 عاماً.<sup>11</sup>

## ● قطاع تكنولوجيا المعلومات

يشكل قطاع تكنولوجيا المعلومات 19.2% من الناتج المحلي الإسرائيلي (أسعار الأساس)، ويأتي الثاني من حيث المساهمة في الناتج المحلي بعد الأنشطة المالية والعقارية. حقق هذا القطاع نمواً بنسبة 8.0% في العام 2023. ويمثل هذا تباطؤاً في نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات بالمقارنة مع متوسط نمو هذا القطاع خلال الفترة 2019-2022، والذي بلغ نحو 10.4%. يعزى جزء كبير من هذا التباطؤ إلى تجنيد ما بين 10-15% من العاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات في قوات الاحتياط، وإلى تباطؤ الاستثمارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات بنسبة 56% خلال العام 2023.<sup>12</sup>

## 5- أثر الحرب على مالية الحكومة: تزايد العجز وتفاقم الدين العام

أدت الزيادة الكبيرة في الإنفاق الحكومي (10.8%) لتغطية أعباء الحرب الإسرائيلية على القطاع، مع تراجع الإيرادات الحكومية بنسبة 2.1%، إلى عجز في ميزانية الحكومة بقيمة 78.3 مليار شيكل في العام 2023 (ما نسبته 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة مع فائض بحوالي 4.4 مليار شيكل في العام 2022 (ما نسبته 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي).<sup>13</sup> جاءت الزيادة في الإنفاق الحكومي بسبب الارتفاع في المدفوعات المخصصة لمكافآت جنود الاحتياط، ومدفوعات الفنادق المخصصة للمستوطنين النازحين من مستوطنات غلاف غزة، والمستوطنات الحدودية مع جنوب لبنان. في حين جاء التراجع في الإيرادات

11 GLOBES.(2024). Housing sales in Israel hit 20-year low. <https://en.globes.co.il/en/article-housing-sales-in-israel-hit-20-year->

12 IVC. (2024). ISRAELI TECH REVIEW 2023 [https://www.ivc-online.com/LinkClick.aspx?fileticket=d0tSSB\\_wMH8%3d&portalid=0&time](https://www.ivc-online.com/LinkClick.aspx?fileticket=d0tSSB_wMH8%3d&portalid=0&time)

13 المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية. (2024). إحصاءات الحسابات القومية.

الحكومية نتيجة انخفاض تحصيل الضرائب والمدفوعات الإلزامية بسبب الامتيازات الضريبية التي منحتها الحكومة إلى مواطني الدولة، وأصحاب المصالح الاقتصادية عقب تدهور الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل

وانعكس هذا بارتفاع الدين العام الحكومي في إسرائيل من 1.03 تريليون شيكل في العام 2022 إلى 1.12 تريليون شيكل في العام 2023. وتعزى الزيادة المقدرة بحوالي 90 مليار شيكل، إلى الديون المترتبة على الحكومة الإسرائيلية بسبب تكاليف الحرب. كمحصلة لذلك ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 60% في العام 2022 إلى حوالي 62.5% مع نهاية العام 2023.<sup>14</sup>

ظهرت أعباء الحرب جلية على مشروع قانون الموازنة العامة المعدلة للعام 2024، ومشروعات القوانين المرافقة لها. والتي صادق عليها الكنيست مؤخراً بعد القراءتين الثانية والثالثة،<sup>15</sup> بموافقة 62 عضواً من الكنيست مقابل معارضة 55 عضواً.<sup>16</sup> حسب الموازنة المعدلة، سيرتفع سقف نفقات الحكومة الإسرائيلية بمقدار 70 مليار شيكل عن موازنة العام 2024 الأصلية التي صيغت في العام 2023، ليصل إلى 584 مليار شيكل.<sup>17</sup> وسيذهب 55 مليار شيكل من الزيادة لدعم موازنة الجيش/وزارة الدفاع بينما سيتم صرف المتبقي على الجوانب المدنية للحرب، والتي تشمل علاج المصابين، وتعويض المتضررين.<sup>18</sup>

سيصل العجز في موازنة العام 2024 المعدلة،<sup>19</sup> إلى 130 مليار شيكل، وهو ما يعادل 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي (كانت النسبة 2.25% في الموازنة الأصلية).<sup>20</sup> ومن المتوقع أن تصل نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 66%

كما سترتفع موازنة وزارة الدفاع بعد تعديل الموازنة من 64.4 مليار شيكل (حسب الموازنة الأصلية)،<sup>21</sup> إلى حوالي 120 مليار شيكل، وعند إضافة الدعم العسكري السنوي من الولايات المتحدة لإسرائيل والمقدر ما بين 13.5-14 مليار شيكل، سيتخطى إجمالي موازنة وزارة الدفاع حاجز 130 مليار شيكل في العام 2024، وهذا يمثل زيادة غير مسبوقه في موازنة وزارة الدفاع إذا ما قورنت بالموازنات السابقة، حيث كانت تتراوح ما بين 56-60 مليار شيكل.

أثارت الموازنة المعدلة مجموعة من الشكوك حول مدى صوابها في تقدير كلفة الحرب، فبحسب مقال

14 GLOBES. (2024). Israel's debt: GDP ratio moves above 60%. <https://en.globes.co.il/en/article-israels-debtgdp-ratio-moves->

15 تحتاج مشروعات القوانين بالكنيست للتصويت عليها في 3 قراءات لتصبح قوانين سارية المفعول.

16 GLOBES. (2024). Knesset finally approves revised 2024 budget. <https://en.globes.co.il/en/article-knesset-finally-approves->

17 <https://main.knesset.gov.il/en/news/pressreleases/pages/press13324q.aspx>

18 مدار. (2024). المشهد الإسرائيلي: كلفة الحرب الإسرائيلية على غزة ترفع ميزانية 2024 إلى «ذروة الميزانيات» والتمويل سيكون عبر زيادة الضرائب والمديونية العامة. (الرابط).

19 أقر الكنيست في أيار 2023 موازنة العام 2024 مع موازنة العام 2023، وقدرت بحوالي 513 مليار شيكل. كان من المنتظر ان ينظر الكنيست الموازنة في تشرين ثاني 2023 لكن الحرب أجل البت بموضوع الموازنة. وقد أطلق على موازنة العام 2024 موازنة «طوارئ» لأنها صيغت وعدلت في أوقات استثنائية لتغطي جزء من كلفة الحرب وليس على أساس قانون التسويات الاقتصادية

20 <https://main.knesset.gov.il/en/news/pressreleases/pages/press13324q.aspx>

21 <https://main.knesset.gov.il/en/about/pages/budget/budgetinfo8.aspx>

22 Haaretz. (2024). Number of Active Israeli Reservists Currently Double What Was Budgeted For, Treasury Finds.

<https://www.haaretz.com/israel-news/2024-04-04/ty-article/.premium/number-of-active-israeli-reservists-currently-double-what-402>

نشر في صحيفة كالكيست العبرية، هناك 40 مليار شيكل من النفقات التي سيتم صرفها لم ترصد محاسبياً في الموازنة، 23 مليار شيكل منها هي نفقات صندوق تعويضات الحرب، بينما الـ 17 مليار شيكل الأخرى، هي عبارة عن الفجوة بين العجز الذي يظهر في موازنة التأمين الوطني، والبيانات التي تظهر في موازنة الدولة بشأن عجز التأمين الوطني. بالتالي فإن العجز الذي يجب أن يرصد في الموازنة يجب أن يكون 170 مليار. وقد حذر كاتب المقال «مومي دهان» من مغبات التلاعب في قيمة العجز على الاقتصاد الإسرائيلي وتأثيره السلبي على خسارة مصداقيته أمام المؤسسات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد،... الخ)، خاصة، وقد سبق وأن قامت وزارة المالية بحادثة مشابهة أثناء انتفاضة الأقصى في العام 2002، والتي على إثرها تدهورت قيمة الشيكال أمام الدولار (وصل إلى سعر صرف 5 شيكل مقابل 1 دولار)، وسادت مخاوف جديدة من انهيار بعض البنوك، وقد اضطر حينها البنك المركزي الإسرائيلي إلى رفع سعر الفائدة إلى نحو 4.5%.<sup>23</sup>

في حين أشار مقال في صحيفة هآرتس نشر بداية شهر نيسان من العام 2024، أن وزارة المالية وجدت أن عدد جنود الاحتياط الموجودين حالياً في الخدمة العسكرية يفوق ضعف ما خصص له في موازنة الجيش للعام 2024. من جهتها أكدت وزارة الدفاع أن عدد جنود الاحتياط كان أكبر مما هو متوقع، وأشارت أن الزيادة تتراوح ما بين 30-40%.<sup>24</sup> هذا من جانبه يتساق مع ما جاءت به دراسة حديثة لمعهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي (INSS)، والتي أكدت أن ميزانية الجيش الفعلية ستفوق تقديرات وزارة المالية.<sup>25</sup>

بناء على هذه المعطيات، وفي ظل عدم وضوح الكلفة الإجمالية للحرب والتي من المتوقع أن ترتفع في حال توسع ساحة الحرب مع حزب الله في جنوب لبنان، يبدو في حكم المؤكد أن الاقتصاد الإسرائيلي سوف يواجه أوقاتاً عصيبة بخصوص السيطرة على العجز في الموازنة، وتداعياته السلبية على الدين العام. وسيجد نفسه أمام معضلة حقيقية تتمثل في تحقيق التوازن ما بين استقرار الدين العام والزيادة في الإنفاق العسكري، والمتوقع أن يبقى عند قيمة 120 مليار شيكل حتى العام 2027.<sup>26</sup>

## 6- انعكاس الحرب على التذبذب في سعر صرف الشيكال مقابل الدولار

طراً ارتفاع حاد على سعر صرف الدولار مقابل الشيكال في الأسابيع الأولى للحرب، وقد وصل إلى مستويات قياسية (4.1 دولار/شيكال) لم يصل لها منذ سنوات طويلة (8 سنوات). رداً على ذلك، قام البنك المركزي الإسرائيلي بالإعلان عن برنامج لبيع ما يصل إلى 30 مليار دولار في سوق النقد الأجنبي بهدف الحد من تراجع قيمة الشيكال (استخدم منها 8.5 مليار دولار).<sup>27</sup>

23 [https://www.calcalist.co.il/local\\_news/article/hkgtbkzyc](https://www.calcalist.co.il/local_news/article/hkgtbkzyc)

24 Haaretz. (2024). Number of Active Israeli Reservists Currently Double What Was Budgeted For, Treasury Finds.

<https://www.haaretz.com/israel-news/2024-04-04/ty-article.premium/number-of-active-israeli-reservists-currently-double-what-was->

25 مدار. (2024). المشهد الإسرائيلي: أزمة الاقتصاد الإسرائيلي: انكماش غير مسبوق ومديونية العائلات في ارتفاع وميزانية الجيش ستتضاعف! (الرباط)

26 المرجع السابق

27 GLOBES. (2024). Moody's, war, fiscal deficit - the shekel marches on. <https://en.globes.co.il/en/article-shekel-1001472733>

وأدى هذا التدخل القوي إلى انخفاض سعر الدولار مع نهاية شهر شباط من العام 2024 ليصل إلى أدنى قيمة منذ 9 أشهر إلى 3.565 دولار/شيكل.<sup>28</sup> جاء هذا التحسن في قيمة الشيكل كما ذكرنا بعد المساعي/الجهود المستمرة من طرف البنك المركزي الإسرائيلي الهادفة إلى تعزيز قيمة الشيكل أمام العملات الرئيسية من خلال بيع الدولار في سوق النقد الأجنبي،<sup>29</sup> كما ساهم عدم تخفيض بنك إسرائيل لسعر الفائدة وإبقاءه على نسبة 4.5% في تحسن سعر الصرف.<sup>30</sup> كما دعم الفائض المتحقق في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات في الربع الرابع 2023 ارتفاع الشيكل (فائض بمقدار 10.5 مليار دولار في الربع الرابع 2023 مقارنة مع 4.7 مليار في الربع السابق)،<sup>31</sup> وقد جاء هذا الفائض نتيجة الارتفاع في الفائض في الميزان التجاري (زيادة بمقدار 1.9 مليار دولار عن الربع السابق)، والارتفاع الكبير في ميزان الدخل (زيادة بمقدار 2.8 مليار دولار عن الربع السابق)، وارتفاع ميزان التحويلات الجارية (زيادة بمقدار 1.3 مليار دولار عن الربع السابق، ليصل إلى قرابة 3.3 مليار شيكل).<sup>32</sup> ويعزى جزء كبير من الزيادة في ميزان التحويلات الجارية إلى الزيادة في المساعدات والتبرعات المقدمة من المنظمات اليهودية من جميع أنحاء العالم إلى دولة الاحتلال بعد أحداث 7 تشرين أول/أكتوبر 2023، والتي وصلت إلى قرابة 1.4 مليار دولار.<sup>33</sup>

لم يلبث هذا التحسن طويلاً، وبدأ سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بالارتفاع ثانية خلال الأيام الأولى من شهر إبريل، ليسجل قيمة تجاوزت 3.66 دولار/شيكل. وجاء التراجع في قيمة الشيكل بسبب وجود تخوفات من أن الحكومة الإسرائيلية لن تستطيع أن تلتزم بالعجز المالي المستهدف في موازنة العام 2024 (6.6% من الناتج المحلي الإجمالي)، مع احتمال أن تصل نسبة العجز إلى نحو 8%، إضافة إلى أثر التصعيد بين إسرائيل وإيران، وتزايد المخاوف من توسع الأعمال الحربية في جنوب لبنان. كما ساهم تزايد قوة الدولار عالمياً بعد ارتفاع العائدات على السندات الحكومية الأمريكية (ارتفعت العائدات على سندات مدة العشر سنوات إلى 4.35%) بانخفاض قيمة الشيكل.<sup>34</sup>

## 7- انعكاس التحولات الاقتصادية في إسرائيل على اقتصاد الضفة الغربية

يتطلب تناول مدى تأثير اقتصاد الضفة الغربية بالتداعيات السلبية للحرب على الاقتصاد الإسرائيلي تحديد أهم القنوات التي يتداخل عبرها الاقتصادان معاً. وأهم هذه القنوات التجارية الخارجية، والعملية الفلسطينية في إسرائيل، والإيرادات الضريبية للحكومة الفلسطينية، وتبدل سعر صرف الشيكل مقابل الدولار

28 GLOBES. (2024). Shekel gains to strongest for 9-months against dollar. <https://en.globes.co.il/en/article-shekel-gains-to-strongest-for->

29 تملك إسرائيل احتياطياً ضخماً من النقد الأجنبي وصل إلى قرابة 213.8 مليار دولار مع نهاية شهر آذار من العام 2024.

<https://en.globes.co.il/en/article-israels-forex-reserves-hit-record-high-1001475917>

30 GLOBES. (2024). Bank of Israel keeps interest rate unchanged. <https://en.globes.co.il/en/article-bank-of-israel-keeps-interest-rate-un>

31 توقع بنك جولدمان ساكس أن يؤدي الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى ارتفاع قيمة الشيكل

<https://en.globes.co.il/en/article-goldman-sachs-sees-shekel-strengthening-1001472126>

32 دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية (2024). إحصاءات ميزان المدفوعات 2022-2023

33 Haaretz.(2024). Donations to Israel Since October 7 and Gaza War Top \$1.4 Billion, Israeli Government Report Finds.

<https://www.haaretz.com/israel-news/2024-04-09/ty-article/.premium/donations-to-israel-since-oct-7-and-gaza-war-top-1-4-billion>

34 GLOBES.(2024). Shekel depreciates sharply, jeopardizing rate cut. <https://en.globes.co.il/en/article-shekel-depreciates-sharply-jeopardiz>

• انكماش اقتصاد الضفة الغربية بمعدل 19%

أكدت بيانات الحسابات القومية الأولية للربع الرابع 2023 على الآثار السلبية لوقف تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل على الإنفاق الاستهلاكي الخاص، والذي تراجع في الربع الرابع 2023 بنسبة 20.8% مقارنة مع الربع السابق، وبنحو 19.9% مقارنة مع الربع المناظر في الضفة الغربية. وقد كان تراجع الإنفاق الخاص من أكبر المساهمين في انكماش الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية خلال الربع الرابع 2023، والذي شهد انكماشاً حاداً بمعدل 19% خلال الربع الرابع 2023 مقارنة مع كل من الربع السابق والمناظر (أنظر جدول 1).

جدول 1: التبدل في الإنفاق على الناتج المحلي في الضفة الغربية ومساهمة مكونات الطلب في النمو بين الربعين الثالث 2023 والرابع 2023 (%)

التغير في الاستخدام النهائي	النمو	المساهمة في النمو
التغير في الاستهلاك الخاص	-20.8	-20.5
(+) التغير في الاستهلاك العام	-1.2	-5.0
(+) التغير في الاستثمار	-23.6	-7.4
(+) التغير في الصادرات	-20.0	-4.7
(-) التغير في الواردات	-25.4	-18.5
(+) التغير في صافي السهو والخطأ	-194.1	0.1
الناتج المحلي	-19.0	-19.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2024). إحصاءات الحسابات القومية، الربع الرابع 2023.

• الأثر على التجارة الخارجية

بالعودة إلى أرقام التجارة الخارجية ما قبل الحرب (الربع الثالث 2023)، كانت الواردات السلعية المرصودة من إسرائيل تشكل ما نسبته 58% من إجمالي الواردات السلعية الفلسطينية المرصودة، في حين شكلت الصادرات الفلسطينية من السلع إلى إسرائيل ما نسبته 91% من إجمالي الصادرات الفلسطينية السلعية المرصودة

بقي هذا التوزيع على حاله في الربع الرابع 2023، لكن الملفت هو التراجع الكبير في الواردات السلعية الفلسطينية المرصودة (تراجع بنسبة 28% مقارنة مع الربع السابق)، نتيجة التراجع الكبير في الواردات من إسرائيل بنسبة 27%. بالمحصلة تراجع قيمة الواردات السلعية في مجمل العام 2023 بنسبة 5.5% لتصل إلى 7.7 مليار دولار (4.4 مليار دولار قيمة الواردات من إسرائيل). أما الصادرات فقد انخفضت بنسبة 23% في الربع الرابع 2023 مقارنة مع الربع السابق، مدفوعة بانخفاض الصادرات إلى إسرائيل

بنسبة 37%، لكن الملفت في هذا الربع هو الارتفاع غير المعهود في الصادرات إلى العالم الخارجي والتي ارتفعت بنسبة 133%. بالمحصلة تراجع الصادرات في العام 2023 بنسبة 1.5% مقارنة مع العام السابق لتصل إلى 1.6 مليار دولار (1.3 مليار منها إلى إسرائيل) (أنظر جدول 2)

## جدول 2: النتائج الأولية للصادرات والواردات السلعية الفلسطينية المرصودة حسب الربع في العام 2023

الربع	الصادرات إلى إسرائيل	الصادرات إلى باقي العالم	إجمالي الصادرات	الواردات من إسرائيل	الواردات من باقي العالم	إجمالي الواردات
الربع الأول	380	59	438	1,209	893	2,102
الربع الثاني	346	40	386	1,097	882	1,980
الربع الثالث	380	36	415	1,242	881	2,124
الربع الرابع	239	83	322	892	648	1,540
المجموع الكلي	1,344	218	1,561	4,441	3,304	7,745

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2024. إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. رام الله - فلسطين.

تأثرت حركة الواردات بتشديد إسرائيل القيود والإجراءات على حركة الأشخاص والبضائع بين محافظات الضفة الغربية. كما تأثرت الواردات بتراجع الإنفاق الاستهلاكي الخاص، بسبب الانحسار الكبير لمصدر دخل مهم للاستهلاك المحلي، وهو تعويضات العاملين في إسرائيل،<sup>35</sup> ولم يؤدي التعديل اللاحق إلا بالسماح للعمل فقط في بعض المستوطنات تحت إجراءات أمنية صارمة.<sup>36</sup>

### • العمالة الفلسطينية في إسرائيل

على الرغم من عدم نشر بيانات رسمية من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لمؤشرات سوق العمل للربع الرابع 2023، إلا أن الأثر المتوقع لوقف تدفق القسم الأكبر من العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل على معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية سيكون بالغ الأثر. إذ أن إضافة قرابة 171.1 ألف شخص من الضفة (20% من إجمالي العاملين الفلسطينيين)، كانوا يعملوا في إسرائيل قبل الحرب (الربع الثالث 2023) إلى صفوف العاطلين عن العمل، سينعكس في تفاقم مشكلة البطالة في الضفة الغربية، إذ بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية ما قبل الحرب نحو 12.9%. عدا ذلك، من المتوقع أن يؤثر تراجع العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي على عدد العاملين في الضفة الغربية كما يصور الشكل 7، والذي يظهر وجود

35 لمزيد من التفصيل عن أثر توقف تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل على مؤشرات الاقتصاد الكلية راجع الملخص الخامس من سلسلة أبعاد الاقتصادية للحرب على غزة

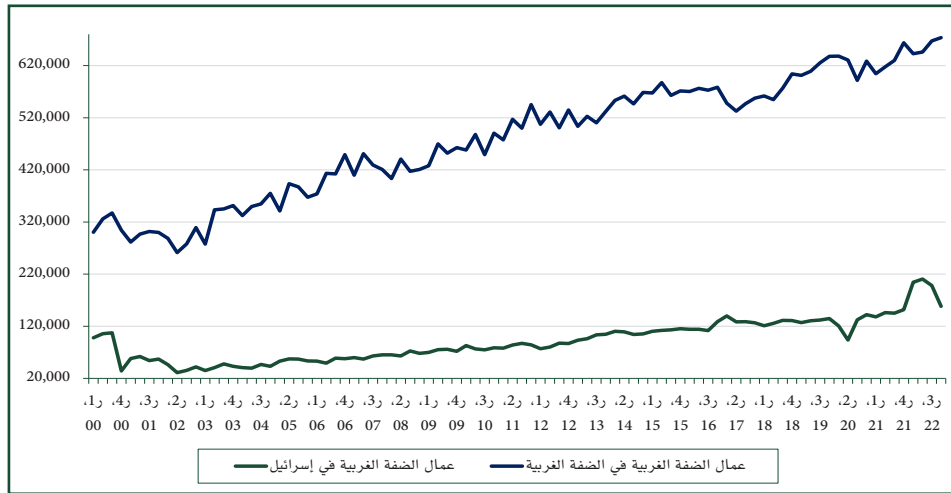
[https://mas.ps/cached\\_uploads/download/2023/11/17/gaza-war-brief5-arb-1700231390.pdf](https://mas.ps/cached_uploads/download/2023/11/17/gaza-war-brief5-arb-1700231390.pdf)

36 حسب ارقام وزارة العمل فقط 10 الاف شخص أفادوا انهم يعملون في إسرائيل نهاية شهر كانون ثاني 2024.

علاقة ارتباط إيجابية بينهما. يمكن تفسير هذه العلاقة بالتالي:<sup>37</sup>

- يؤدي توسع تشغيل عمال الضفة في إسرائيل إلى زيادة الطلب الفعلي في أسواق الضفة، وبالتالي إلى زيادة التشغيل المحلي.
- تخفيف القيود الإسرائيلية على تشغيل عمال الضفة في إسرائيل، وزيادة عددهم هناك، يرافقه أغلب الأحيان تخفيف القيود على الحركة والنشاط الاقتصادي العام في الضفة الغربية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع التشغيل المحلي.
- عند تراجع عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل تزداد صعوبة استيعاب فائض اليد العاملة الفلسطينية في اقتصاد الضفة الغربية.

شكل 7: عدد عمال الضفة الغربية الذين يعملون في الضفة الغربية والذين يعملون في إسرائيل والمستعمرات خلال الأعوام 2000-2022 حسب الربع (عامل)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023). مسوحات القوى العاملة الربعية، ر1، 2000-ر4، 2022.

أكدت تقديرات منظمة العمل الدولية على مخاطر ارتفاع معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية بتأثير الحرب. فقد قدرت المنظمة في شهر كانون أول 2023 أن معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية سيصل إلى نحو 46.1% في الربع الرابع 2023،<sup>38</sup> كما توقعت منظمة العمل الدولية أن يصل معدل البطالة إلى 57% في الربع الأول 2024.<sup>39</sup> وأخذت منظمة العمل الدولية في الاعتبار عند احتساب ارتفاع معدل البطالة في الربع الأول 2024، التراجع الكبير في العمالة الفلسطينية في إسرائيل (171 ألف عامل كانوا يعملون في إسرائيل وخسروا وظائفهم)، إضافة إلى خسارة 144 ألف شخص آخرين ووظائفهم بالضفة بسبب تراجع الأداء الاقتصادي، وخسارة 306 ألف شخص من القطاع ووظائفهم بسبب العدوان الغاشم

37 التحقق من مدى صحة هذه التفسيرات وصوابها يحتاج الي دراسة العلاقة بين المتغيرين بتفصيل أكثر.

38 ILO. (2023). [Impact of the escalation of hostilities in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory: Bulletin No. 2](#)

39 ILO. (2024). [Impact of the war in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory: Bulletin No. 3](#)



يترافق توقف تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل وارتفاع معدل البطالة، مع حرمان الاقتصاد الفلسطيني من تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والتي تشكل 16.9% من الدخل القومي الإجمالي المتاح. وتلعب هذه التعويضات دوراً مهماً في تمويل الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

### • إجمالي الإيرادات الضريبية للحكومة الفلسطينية

في حكم المؤكد أن تراجع الواردات، سترك أثر سلبياً على الإيرادات الضريبية للحكومة الفلسطينية، من خلال تراجع مستحقات الضرائب المرتبطة بالواردات. وهذه الضريبة مكونة من شقين: الأول، ضريبة القيمة المضافة ومكوس المحروقات للبضائع التي يتم شراؤها من إسرائيل بموجب فاتورة المقاصة. أما الثاني، فهو عبارة عن الضرائب غير المباشرة التي تنجم عن استيراد البضائع من طرف ثالث (غير إسرائيل) والتي يتم استيرادها بموجب بيان جمركي والذي يشمل على ضريبة القيمة المضافة، والجمارك، وضريبة الشراء. وقد شكل مجموع هذه الضرائب 11.9 مليار شيكل في العام 2022 (أساس التزام)

كذلك الحال بالنسبة إلى توقف تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل، والتي ستترك أثراً سلبياً على الإيرادات الضريبية من خلال ضريبة الدخل على أجور العمال الفلسطينيين في إسرائيل، والتي تحول إلى السلطة الفلسطينية بشكل ربعي، وقد بلغت قيمة هذه الضرائب في العام 2022 نحو 194 مليون شيكل (أساس التزام)

تقوم إسرائيل بتحصيل وتحويل الضرائب المستحقة على الواردات وأجور العمال الفلسطينيين في إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية، من خلال نظام المقاصة (أحد مخرجات اتفاق باريس الاقتصادي). وقد شكلت إيرادات المقاصة ما نسبته 74% من إجمالي الإيرادات الضريبية للحكومة الفلسطينية في العام 2022. وقد أظهرت البيانات الربعية الصادرة عن وزارة المالية الأثار السلبية لتراجع الواردات، وتوقف تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل على إيرادات المقاصة، والتي شهدت تراجعاً بنسبة 34% في الربع الرابع 2023 مقارنة مع الربع السابق

من جانب آخر، يؤدي تراجع الإنفاق الاستهلاكي الخاص إلى تراجع تحصيل ضريبة القيمة المضافة المحلية (تشكل عُشر الإيرادات الضريبية الحكومية ونحو ما بين 38-41% من الضرائب التي يتم جبايتها محلياً). وقد تأثر هذا البند بشكل واضح بتراجع الإنفاق الاستهلاكي، إذ شهد تراجعاً بنسبة 36% في الربع الرابع 2023 مقارنة مع الربع السابق

من الجدير ذكره، بما أن ضريبة القيمة المضافة الحالية في الأراضي الفلسطينية هي 16%، وفي ظل الأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية ولغرض زيادة التمويل. ربما ستجد الحكومة الفلسطينية نفسها مضطرة للجوء إلى رفع ضريبة القيمة المضافة في الأراضي الفلسطينية، على خلفية نية الحكومة الإسرائيلية

رفع قيمة الضريبة المضافة في إسرائيل إلى 18% بداية العام 2025.<sup>40</sup> على الرغم من أن رفع ضريبة القيمة المضافة سوف تدر دخلاً إضافياً لموازنة الحكومة الفلسطينية إلا أن له آثاراً اجتماعية سلبية على الشرائح الفقيرة، خاصة وأن ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة تراجعية وكذلك إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن ضريبة القيمة المضافة في الأراضي الفلسطينية تُفرض بشكل موحد على كافة السلع سواء كانت كمالية أو أساسية.

#### • أثر تبدل سعر الصرف على اقتصاد الضفة الغربية

يؤدي التغير في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل إلى مجموعة من التأثيرات على اقتصاد الضفة، يأتي على رأسها تأثيره على القدرة الشرائية لمن يتلقون رواتبهم بالدولار والدينار. وتشير الأرقام الربعية إلى أن القدرة الشرائية لهؤلاء الأفراد قد تراجعت بنسبة 3.4% في الربع الرابع 2023 مقارنة مع الربع السابق، يأتي هذا التراجع في القدرة الشرائية على الرغم من ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل خلال نفس فترة المقارنة بمقدار 1.8%. ويعزى هذا التراجع إلى الارتفاع الحاد في معدل التضخم في الربع الرابع 2023 بنسبة 5.2% مقارنة مع الربع السابق. وقد جاء ارتفاع معدل التضخم نتيجة الحرب الإسرائيلية على القطاع، وما تبعها من منع تدفق السلع الأساسية، بالتزامن مع ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل، والذي أدى إلى ارتفاع تكلفة الواردات.

كما يترك التبدل في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل أثراً على الموازنة العامة. خاصة أن جزءاً مهماً من المساعدات الدولية للموازنة يرد بعملة الدولار، في حين أن غالبية النفقات الحكومية، بما فيها رواتب الموظفين تدفع بعملة الشيكل. في حالة تراجع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل، ربما تواجه الحكومة صعوبات في الإيفاء ببعض نفقاتها

من جانب آخر وفي ظل أن 91% من الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل، فإن انخفاض قيمة الشيكل لن يترك أثراً ملموساً على تنافسية السلع الفلسطينية في السوق الإسرائيلية، لكنه من الممكن أن يترك أثراً إيجابياً طفيفاً على إنتاج المنشآت العاملة في الضفة الغربية نتيجة تحسن التنافسية الدولية، وتحسن تنافسية البضائع المحلية أمام السلع المستوردة، وهذا بدوره سينعكس في تحسن طفيف على الميزان التجاري

#### 8- خاتمة

من الصعب حصر التداعيات السلبية للحرب على الاقتصاد الإسرائيلي على ما جاءت به بيانات الربع الرابع 2023، خاصة وأن الحرب ما زالت قائمة حتى الآن، واحتمالات التوسع شمالاً والاستمرار ترجح على احتمال الوصول إلى هدنة ولو مؤقتة. في ذات الوقت، ومع ظهور بوادر انتعاش على بعض المؤشرات الاقتصادية في الربع الأول 2024، خاصة الاستهلاك الخاص، يبدو أن الاقتصاد الإسرائيلي لن يتأثر بالتداعيات السلبية للحرب بنفس درجة تأثيره بها في الربع الأخير من العام 2023. هذا ما استند إليه

40 ينص بروتوكول باريس الاقتصادي على أن الفرق في ضريبة القيمة المضافة بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية يجب أن لا يزيد على نقطتين مؤبقتين.

البنك المركزي الإسرائيلي عند صياغة فرضياته بخصوص النمو المتوقع للاقتصاد الإسرائيلي في العامين 2024 و2025. كما افترض البنك المركزي كذلك أن الحرب سوف تستمر حتى نهاية العام 2024. وافترض أن الاقتصاد الإسرائيلي سيواجه صعوبات في حل مشكلة نقص العمالة، وعدم عودة الأشخاص النازحين من غلاف غزة إلى منازلهم. كذلك اخذ البنك المركزي الإسرائيلي بعين الاعتبار التعديلات الحاصلة على موازنة العام 2024

بناء على هذه الفرضيات وباستخدام نموذج التوازن العام. توقع البنك أن يحقق الاقتصاد الإسرائيلي نمواً بمعدل 2% (نفس معدل النمو المتوقع في تنبؤات البنك بداية العام 2024)، وان يبدأ الاقتصاد الإسرائيلي بتحقيق التعافي في العام 2025 بتسجيل معدل نمو يصل إلى 5%. بالمقابل توقع البنك المركزي الإسرائيلي أن تصل نسبة العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 6.6% مقارنة مع 5.7% في تنبؤات بداية العام

تبقى هذه التنبؤات أولية وهي عرضة للتعديل في أي وقت، خاصة مع أي تطور على مجريات الحرب التي لم تتوقف منذ 7 شهور. بالتزامن مع احتمالية أن تصل نسبة العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 8%، عاكسة عدم وضوح كلفة الحرب حتى الآن، وأن الأثر السلبي الأكبر للحرب هو تحمل عبئها المالي بالأساس

## 9- أسئلة للنقاش:

- ما هي السياسات الاقتصادية التي تؤدي الى تحفيز الطلب وزيادة الانفاق الاستهلاكي؟
- كيف يمكن الاستفادة من تراجع الواردات وما هي الاستثمارات العاجلة التي تخدم أو تعوض هذا التراجع؟
- هل هناك مخرج محلي أو خارجي للحد من معصلة البطالة الكبيرة؟
- ما هي أفضل السبل لزيادة الإيرادات دون المساس بالفئات الفقيرة وصغار المنتجين؟